

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

يسر إدارة شركة الباطنة للطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة") أن تقدم تقريرها حول هيكل أعمال الشركة، والفرص والتحديات، والأداء التشغيلي والمالي، والمخاطر والمخاوف، إضافة إلى النظرة المستقبلية والمسائل الأخرى التي تهم المساهمين.

هيكل القطاع وتطوره

في عام ٢٠٠٤ صدر "قانون القطاع"، لتوفير إطار العمل اللازم لهيكلية قطاع الكهرباء وقطاع المياه المرتبط به في السلطنة، وأدى هذا الأمر إلى تأسيس هيئة تنظيمية مستقلة، وهي هيئة تنظيم الكهرباء، وشركة منفردة للشراء، وهي الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م، بالإضافة إلى شركة قابضة، وهي شركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م. حيث تعمل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه على التأكد من توفر طاقة إنتاجية كافية من الكهرباء والمياه وبأقل التكاليف لمواكبة الطلب المتزايد عليها في السلطنة، كما تتكفل الشركة بخطط توليد الكهرباء على المدى الطويل، وتحديد المشاريع الجديدة القابلة للتطوير من قبل مؤسسات القطاع الخاص، وذلك لتلبية متطلبات توليد الطاقة وتحلية المياه المستقبلية في السلطنة.

يذكر أن قطاع الكهرباء والمياه في عُمان مملوك بشكل جزئي للحكومة، أما الجزء الآخر فيتبع القطاع الخاص، وتتضمن محفظة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، فيما يخص الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها، عقودًا طويلة الأمد مع محطات قيد التشغيل لتوليد الطاقة و/أو تحلية المياه.

قامت هيئة تنظيم الكهرباء بتعديل رخصة توليد الكهرباء الصادرة للشركة لتعكس إدخال نظام السوق الفورية للكهرباء اعتبارًا من شهر ديسمبر عام ٢٠٢٠. تتبع الشركة عن كثب تنفيذ إجراءات "السوق الفورية" لشراء الطاقة مستقبلاً من منتجين مستقلين للطاقة. وبالرغم من أن الشركة تجمعها بالشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه اتفاقية لشراء الطاقة تنتهي صلاحيتها في أبريل عام ٢٠٢٨، فإن قواعد السوق الفورية ستقتضي من الشركة المشاركة يوميًا في عمليات "السوق الفورية" وإن كان ذلك بلا مخاطر على ترتيبات الإيرادات المتفق عليها بموجب اتفاقية شراء الطاقة القائمة. وتهدف الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من خلال هذه الترتيبات المقترحة إلى زيادة كفاءة التوزيع عن طريق زيادة الشفافية وتحقيق الكفاءة على مستوى الوقود والاستخدام الأمثل للأصول في ما يتعلق بفرص تحقيق المولدات للإيرادات ما بعد انتهاء مدة اتفاقيات شراء الطاقة ما يساهم في تعزيز الشفافية في معالجة اتفاقيات شراء الطاقة المنتهية مدتها. وسوف تستمر الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في المحافظة على الدور الذي تلعبه كالمشتري الوحيد للطاقة بالجملة في السلطنة.

الفرص والتحديات

تمتلك الشركة إطارًا تعاقدياً راسخًا، بما يضمن لها تدفقات نقدية ثابتة يمكن التنبؤ بها.

الإطار التعاقدي

تتميز اتفاقية شراء الطاقة المبرمة مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بالمرونة تجاه الصدمات المحتملة في أسعار الغاز أو الطلب على الطاقة حتى عام ٢٠٢٨، بالإضافة إلى توفير الحماية ضد أي مخاطر سياسية. كما أن الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه هي المشتري الوحيد لجميع الكهرباء المنتجة من محطة الطاقة ("المحطة")، وتعتمد الشركة اعتمادًا كليًا على الدفعات التي تقدمها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في مواعيدها المحددة.

كما أن اتفاقية بيع الغاز الطبيعي التي تم إبرامها مع وزارة النفط والغاز تضمن توفير الوقود (الغاز الطبيعي) بالتوافق مع الشروط الواردة في اتفاقية شراء الطاقة. وفي يناير ٢٠١٥ تم تعديل سعر الغاز وزيادته سنويًا بما لا يقل عن ٣٪ وفق الشروط الواردة في اتفاقية بيع الغاز الطبيعي. ولكن بما أن تكلفة الغاز هي عبارة عن عنصر عابر بموجب اتفاقية شراء الطاقة، فإن الشركة ستكون عمليًا بمنأى عن أي تأثير نتيجة الزيادة في سعر الغاز.

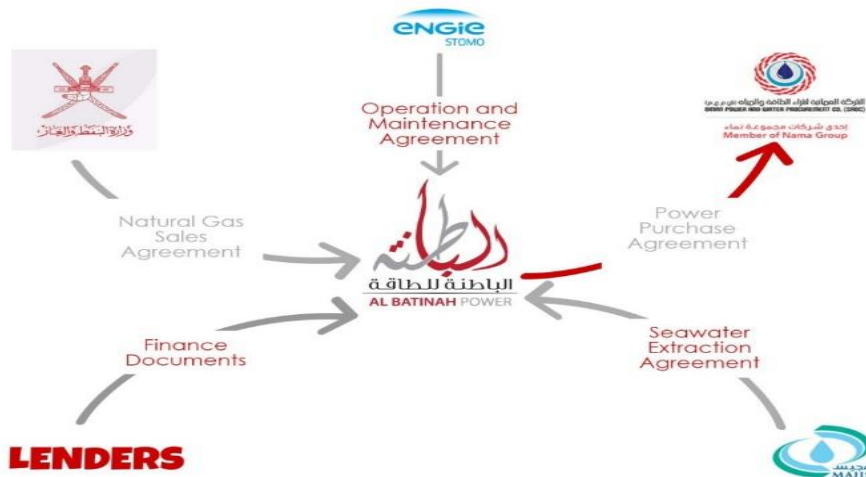
كما أن اتفاقية استخراج مياه البحر المبرمة مع شركة مجيس للخدمات الصناعية ش.م.ع.م (مجيس) يؤمن توافر مياه البحر المعالجة بالكور، والتي تستخدمها الشركة بشكل أساسي لأغراض التبريد مختلف المعدات في المحطة.

كما أبرمت الشركة اتفاقيات تمويل مع مجموعة من البنوك الدولية، ووكالات ائتمان الصادرات والبنوك المحلية، وتمت تغطية التقلب في معدلات الفائدة بشكل مناسب من خلال إبرام اتفاقيات مقايضة لمعدلات الفائدة، وبالتالي تحسين إمكانية توقع التدفقات النقدية المتاحة للمساهمين.

وتعد المخاطر التكنولوجية منخفضة نظرًا لأن المحطة تستخدم أحدث التقنيات الموثوقة التي يتم الحصول عليها من الموردين الدوليين ذوي السمعة الطيبة (شركة "سيمنز" بشكل رئيسي).

وقد تم التعاقد مع شركة سوينز تراكتيل للتشغيل والصيانة (عُمان) ش.م.م (إينجي ستومو) لتشغيل وصيانة المحطة خلال مدة اتفاقية شراء الطاقة. حيث تملك شركة "ستومو" الخبرات والمهارات التشغيلية اللازمة، وتتمتع بأوسع خبرة في مجال التشغيل والصيانة في السلطنة، الأمر الذي يساهم في التخفيف إلى حد كبير من المخاطر التشغيلية. كما تستند معايير تشغيل وصيانة المحطة إلى أفضل الممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال، بالتوافق مع السياسات والمبادئ المعتمدة من قبل مجموعة "إينجي" الدولية، والتي استمدتها بدورها من باعها الطويل في تشغيل العديد من محطات توليد الطاقة في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، فإن الشركة تواصل السعي للاستفادة من الخبرات الواسعة للمساهمين الرئيسيين في تملك وتشغيل مشاريع الطاقة، سواء في السلطنة أو في مختلف أنحاء العالم.



مناقشة الأداء التشغيلي

الصحة والسلامة

يتم إيلاء أداء الصحة والسلامة الأهمية القصوى ضمن الشركة، وبما يشمل أيضًا شركة "ستومو"، ومختلف المقاولين والمقاولين الفرعيين، وذلك بغية تحقيق الهدف الذي رسمته الإدارة العليا: تجنب وقوع أي أضرار أو حوادث بيئية.

وقد كان أداء الصحة والسلامة والأمن والبيئة ممتازًا بشكل عام في ٢٠١٩ إذ لم يسجل وقوع أي حوادث مضيعة للوقت. وتفخر الشركة بأن تعلن بأن المحطة قد أكملت ٣,١٠٠ يومًا بدون وقوع أي حوادث مضيعة للوقت (٩٠١,٦١١ ساعة عمل) بحلول نهاية ٢٠١٩.

كما أن المحطة قد حصلت على عدد من الشهادات المرموقة مثل "الآيزو ١٤٠٠١" و"الآيزو ٤٥٠٠١" الأمر الذي يعتبر دليلًا على معايير السلامة والجودة العالية التي تتسم بها عمليات المحطة. فضلًا عن العديد من الإجراءات الاستباقية الأخرى التي تقوم بها الشركة بالتعاون مع شركة "ستومو" والتي أدت بشكل ممتاز إلى تحقيق أهداف الصحة والسلامة والأمن والبيئة:

- إجراء مراجعات من قبل الإدارة وتقديم المحاضرات حول السلامة.
- إدخال مؤشرات الأداء الرئيسية الاستباقية.
- إدخال البرامج القائمة على السلوك والتي تسمى "عيون جديدة"
- تطبيق برنامج "إنتيليكس"، وهو عبارة عن نظام لإدارة إعدادات تقارير السلامة.
- تشكّل معايير السلوكيات والمواقف الموصى بها (BARS) مبادرة مؤسسية أطلقتها شركة "إنجي" العالمية الرائدة في قطاع الطاقة في إطار نهج السيطرة على الخسائر وإدارة المخاطر على نطاق أوسع.
- جميع مدراء الصيانة والتشغيل وموظفي الصحة والسلامة والبيئة حاصلون على شهادة "نيبوش" للأمن والسلامة.

كما يتم التعامل مع كل حادثة تقع أو كادت أن تقع على محمل الجد، ويتم تحليلها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة وبحيث مع الموظفين ومع أعضاء مجلس الإدارة، وذلك للاستفادة من خبراتهم وتعاونهم لضمان الالتزام بأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

الموارد البشرية - التدريب والتطوير الوظيفي

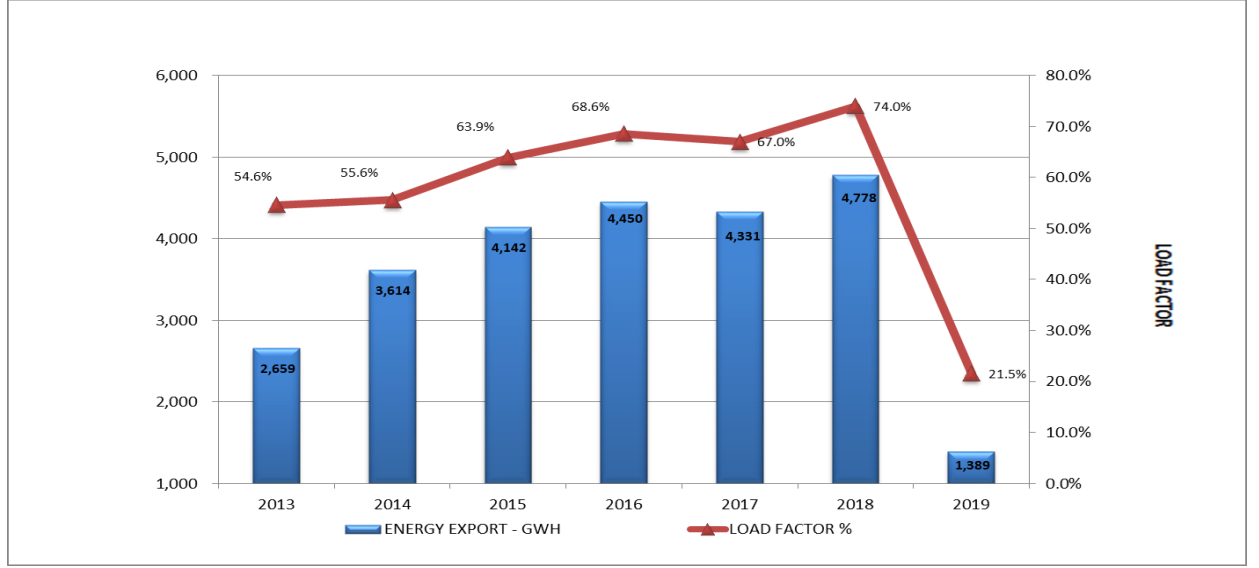
تعد قيم التدريب في المحطة من القيم التي ترسخها شركة "ستومو" وهي ترمي بشكل أساسي إلى ضمان تأدية كافة العاملين مهامهم بفعالية تامة وفي أجواء آمنة. والجدير بالذكر أن الشركة وشركة "ستومو" ملتزمتان بتمكين المواطنين العُمانيين المؤهلين من اكتساب مهارات هندسية وما يرتبط بها من مهارات أخرى تتميز بجودة عالية والاضطلاع بمسؤوليات أكبر في مجالي تشغيل المحطة وصيانتها. ولهذا الغرض، انطلقت استراتيجية الشركة وشركة "ستومو" منذ إنشائها على تدريب الكوادر العُمانية المؤهلة وتطويرهم لتولي مسؤوليات إضافية في الوقت المناسب. وتشمل المراجعة السنوية لأداء كل عامل تقييم نموه الوظيفي. ولقد نجحت "ستومو" في اختيار مرشحين، لاسيما خريجين شباب عُمانيين يتمتعون بإمكانات عالية للارتقاء بهم إلى مستوى أعلى من التدريب المتخصص وتوفير توجيهات إرشادية لهم من قبل الأقران ليصعدوا سلم المناصب الإدارية العليا وصولًا لأعلى منصب يمكن أن يشغله في شركة تعمل في قطاع الطاقة.

هذا وتمتلك الشركة هي الأخرى مجموعة من الإجراءات وطبقت سياسة خاصة بالموارد البشرية تتضمن مخططًا واضحًا للمسارات الوظيفية التي يمكن للشباب العُماني أن يسلكها بما يحقق أقصى استفادة من إمكانياتهم ويساعدهم على النمو مهنيًا وشغل مناصب عليا.

صافي تصدير الطاقة ومعامل الحمولة

كان صافي تصدير الطاقة ومعامل الحمولة في أدنى مستوياته خلال عام ٢٠١٩ عبر تاريخ المحطة وجاء ذلك تأثرًا بتطبيق أنظمة المنتج المستقل للطاقة في كل محطتي صحار وعبري والنمو المنخفض للطلب على الطاقة في الشبكة الرئيسية مقارنة بالتنبؤات.

عامل الحمولة وتصدير الطاقة السنوي للمحطة



الطاقة الإنتاجية

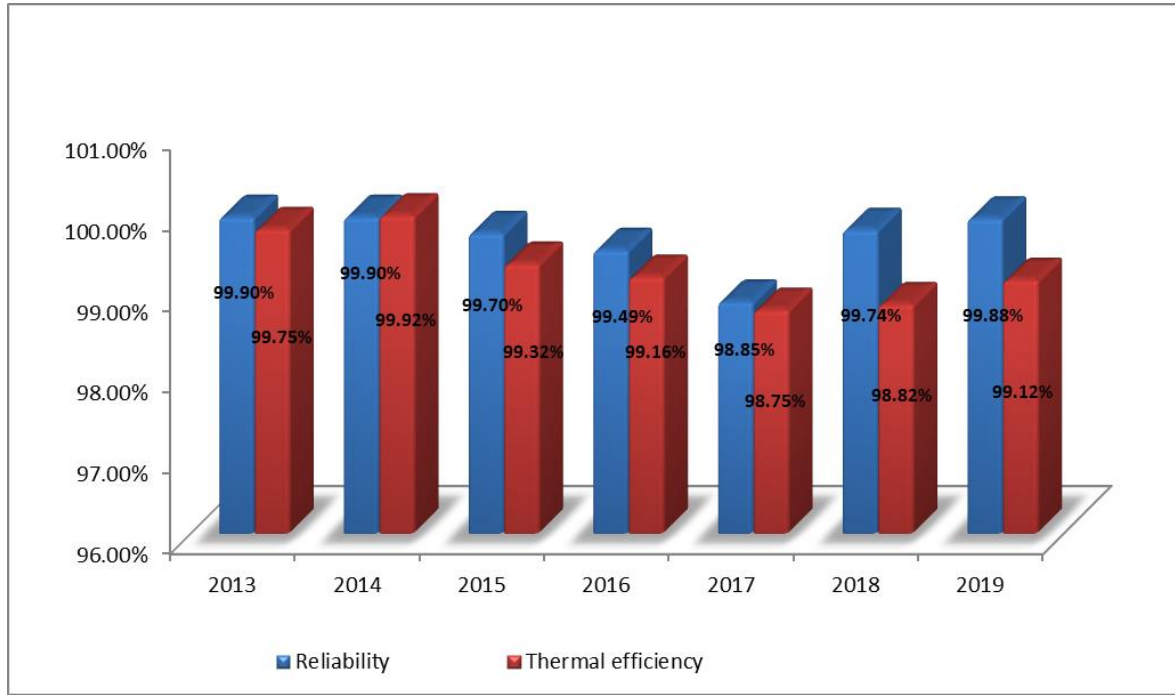
تعرف الطاقة الإنتاجية للمحطة بأنها إجمالي الطاقة الكهربائية (ميجاواط) التي يمكن تسليمها من قبل المحطة في ظل الظروف المرجعية للموقع. وعلى النحو المحدد في اتفاقية شراء الطاقة تنخفض الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها المضمونة بشكل طفيف وتدرجي خلال السنوات الخمس الأولى من المشروع ومن ثم تستقر عند ٧٣٦.٥٣ ميجاواط من العام التعاقدى السادس حتى نهاية اتفاقية شراء الطاقة. ولقد برهن اختبار الأداء الذي أجري في أبريل ٢٠١٩ بنجاح عن هذه الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها المضمونة.

الموثوقية والكفاءة الحرارية

يُقصد بموثوقية المحطة قدرتها على تقديم القدرة المُعلن عنها طبقًا لاتفاقية شراء الكهرباء. حيث كانت موثوقية المحطة التشغيلية على مدى الأعوام السبعة الماضية ممتازة وفق معايير القطاع، وساهمت بصورة جوهرية في الأداء المالي للشركة. حققت المحطة نسبة موثوقية بلغت ٩٩.٨٨% في عام ٢٠١٩ وهي من أفضل النسب التي تم تحقيقها في تاريخ المحطة.

تُقاس كفاءة المحطة بمقدار الحرارة المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الطاقة الكهربائية. وفي عام ٢٠١٩، كانت كفاءة المحطة بوجه عام سلبية بعض الشيء مقارنة باستهلاك الغاز الفعلي في المحطة، وتواصل المحطة استكشاف فرص جديدة لتحسين كفاءتها مما يمكنها من تقليص الهامش السلبي لاستهلاك الوقود في المحطة.

الكفاءة الحرارية للمحطة وموثوقيتها



الصيانة

تم إجراء الصيانة على المحطة وفقاً لإجراءات التشغيل والصيانة القياسية الموصى بها من قبل الشركة المصنعة للمعدات الأصلية (سيمنز)، إلى جانب نتائج المراقبة لحالة المعدات. وخلال عام ٢٠١٩، أجرت الشركة المصنعة للمعدات الأصلية (سيمنز) فحصاً متوسطاً لتوربين البخار ومولد توربين البخار. ومع الانخفاض الشديد لتوزيع الكهرباء في المحطة منذ شهر مايو ٢٠١٩، تم ترحيل إجراءات الفحص الثانوي لكل ما توربيني الغاز إلى عام ٢٠٢٠ نظراً لانخفاض ساعات التشغيل التراكمي على توربينات الغاز.

الضمان

تم تخفيض مطالبات الضمان بشكل كبير ولم يبق منها مفتوحاً للتصحيح سوى عدد قليل في انتظار انتهاء عمليات الفحص الرئيسية لتوربينات الغاز. وتم تخفيض قيمة الضمان بحيث تتناسب مع مطالبات الضمان المفتوحة وتم تمديد فترة الضمان من قبل مقاول الهندسة والمشتريات والإنشاءات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وانتهت فترة الاتفاقية الإضافية وبالتالي انتهت صلاحية ضمان إضافي لمضخات مياه التبريد بشكل طبيعي في أبريل ٢٠١٩ لعدم وجود أي ملاحظات أثناء الفحص الشامل للمضخة قبل انتهاء فترة الضمان الإضافي.

مناقشة الأداء المالي

الأرقام مقدره بـ (مليون ريال عُماني)	٢٠١٩	٢٠١٨	نسبة التغير (%)
الإيرادات	١	٤٩.٢١	٧٥.١٤
صافي الربح	٢	٩.٧٤	٩.٠٧
صافي الربح قبل نفقات التمويل	٣	١٩.٠٦	١٨.٩٤
إجمالي الأصول	٤	٢٦٠.٧٨	٢٦٥.٥٧
رأس المال (المدفوع)	٥	٦٧.٤٩	٦٧.٤٩
أموال المساهمين (صافي الأصول)	٦	٨٨.٩٤	٨٣.٩٢
القروض لأجل *	٧	١٤٢.٥٢	١٥٧.٤١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٨	٦٧٤.٨٩	٦٧٤.٨٩
العدد الفعلي للأسهم المتبقية	٩	٦٧٤.٨٩	٦٧٤.٨٩
توزيعات الأرباح العادية	١٠	٤.٧٢	٥.٧٢
المؤشرات المالية الرئيسية			
هامش صافي الربح	١/٢	١٩.٨%	١٢.١%
عائدات رأس المال (المدفوع)	٥/٢	١٤.٤%	١٣.٤%
عائدات رأس المال المستثمر	٣/(٧+٦)	٨.٢%	٧.٨%
نسبة الديون إلى رأس المال	٦:٧	٣٨.٤:٦١.٦	٣٤.٨:٦٥.٢
صافي الأصول لكل سهم (بيسة)	٨/٦	١٣١.٧٩	١٢٤.٣٥
الربح الأساسي للسهم (بيسة)	٨/٢	١٤.٤٣	١٣.٤٤
توزيعات الأرباح للسهم (بيسة)	٩/١٠	٧.٠٠	٨.٤٨

* باستثناء تكلفة المعاملات غير المطفاة.

تحليل الأرباح والخسائر

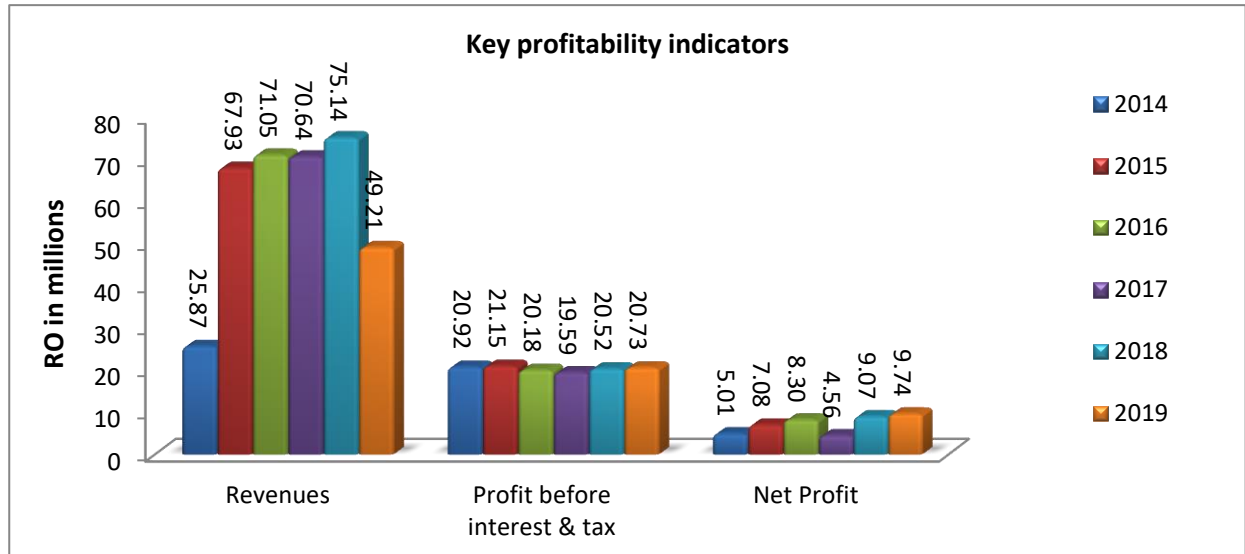
يعزى انخفاض الإيرادات مقارنة بالعام السابق بشكل رئيسي إلى انخفاض عامل حمولة المحطة. ويؤثر التغير في عامل حمولة المحطة على رسوم الوقود والطاقة المستلمة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه. ومع ذلك، يتم تمرير هذه الرسوم إلى وزارة النفط والغاز وشركة ستومو، وبالتالي لا يوجد تأثير مادي على ربحية الشركة.

ويُعزى ارتفاع إجمالي الأرباح مقارنة بالعام السابق بشكل أساسي إلى تحقيق نسبة توافر أفضل وفهرسة مواتية وكفاءة حرارية أعلى بالإضافة إلى اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "١٦" (لعقود الإيجار)، يقابله جزئياً ارتفاع استهلاك كهرباء الملحقات المساعدة للمحطة عندما تكون نسبة الحمولة في المحطة صفراً إلى جانب ارتفاع سعر صرف اليورو المطبق على مصاريف التشغيل والصيانة لشركة ستومو.

علاوة على ذلك، ساهم الانخفاض المطرد في تكاليف التمويل بسبب مدفوعات الديون المجدولة بشكل إيجابي في تحقيق ربح أفضل قبل خصم الضرائب. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الربح لعام ٢٠١٩ بنسبة ٧.٤٪ مقارنة بالعام الماضي.

ونتيجة لذلك، فقد ارتفع العائد الأساسي للسهم الواحد إلى ١٤.٤٤ بيسة للعام ٢٠١٩ مقارنة مع ١٣.٤٤ بيسة للعام ٢٠١٨.

ويبين الشكل أدناه إيرادات الشركة وأرباحها خلال الأعوام الخمسة الماضية



* إن السبب الرئيسي للزيادة في الإيرادات من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥ هو أن سعر الغاز قد تضاعف اعتبارًا من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥ وفقا لاتفاقية بيع الغاز الطبيعي. وبما أن سعر الغاز هو مجرد عنصر عابر بموجب اتفاقية شراء الطاقة، فقد زادت إيرادات الشركة في المقابل على ذلك الأساس.

تحليل الميزانية العمومية

بلغ إجمالي أصول الشركة ٢٦٠.٧٨ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٢٦٥.٥٧ مليون ريال عماني في العام المنصرم، وذلك يعود أساسًا إلى رسوم الإستهلاك للسنة.

معظم الذمم التجارية من الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه ومن المتوقع تسويتها في الوقت المناسب طبقا لشروط اتفاقية شراء الطاقة.

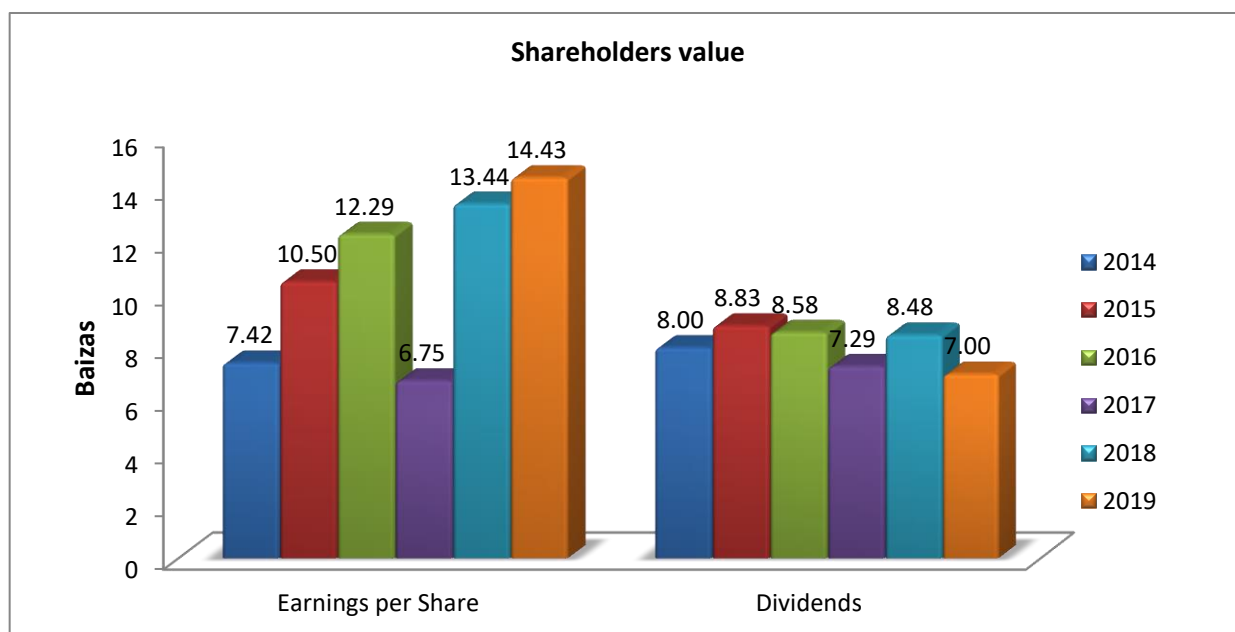
وبلغ النقد وما في حكم النقد والودائع قصيرة الأجل بعد اقتطاع القروض قصيرة الأجل -١.٧٨ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١.٦٣ مليون ريال عماني في العام الماضي.

ارتفعت أموال المساهمين (صافي الأصول) ارتفاعًا طفيفًا لتصل إلى ٨٨.٩٤ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع صافي الأرباح المحققة خلال عام ٢٠١٩ والتي انخفضت بعد توزيع الأرباح على المساهمين خلال السنة.

وشهدت القروض لأجل (والتي تشمل الأرصدة المتداولة وغير المتداولة انخفاضًا لتصبح ١٣٨.٤٨ مليون ريال عماني نتيجة للدفعات المجدولة طبقا للشروط المتفق عليها بموجب اتفاقيات التمويل.

توزيعات الأرباح

إن سياسة الشركة في توزيع الأرباح من النقد المتاح تتوقف على الوفاء بالتعهدات المتفق عليها بموجب اتفاقيات التمويل، والتي تشمل تكوين مخصصات كافية لتسديد القروض المتوقعة والنفقات التشغيلية وفقاً لوثائق التمويل. وتماشياً مع سياسة الشركة ومع اللوائح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، فقد أعلنت الشركة عن توزيعات أرباح بقيمة ٤.٧٢ مليون ريال عُُماني (بواقع ٧.٠٠ بيسة للسهم الواحد) في عام ٢٠١٩ (تُدفع من الأرباح المحتجزة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨). حيث كان توزيع الأرباح عن عام ٢٠١٩ أقل بنسبة ١٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٨.



المخاطر والمخاوف

فقدان التوفر بسبب عطل ميكانيكي

إن الخطر الرئيسي الذي يواجهه الشركة هو احتمال أن تصبح محطتها غير متوفرة بسبب عطل ميكانيكي. ومن أجل التخفيف من هذا الخطر، فإن الشركة تحرص على أن تقوم شركة ستومو بتشغيل وصيانة المحطة بالتوافق مع توجيهات الشركة، إلى جانب أفضل الممارسات المتبعة في هذا القطاع وجداول الصيانة المنصوص عليها من قبل الشركة المصنعة للمعدات الأصلية.

فقدان التوفر بسبب التلف العرضي

وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، تحرص الشركة على توفير وثائق التأمين الكافية لحماية الأعمال ضد أي أضرار للممتلكات، أو فقدان للدخل قد ينجم عن الأضرار الناتجة عن الحوادث.

مدفوعات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بتسوية الفواتير الصادرة من مايو إلى نوفمبر ٢٠١٩ باستثناء البند الخاص بمكون غاز الوقود. ومع ذلك، لم تقم الشركة بتسوية مدفوعات غاز الوقود المقابلة إلى وزارة النفط والغاز نظرًا لأن تكلفة غاز الوقود تحتسب على أساس تعاقبي وفقًا لشروط اتفاقية شراء الطاقة، وتلتزم الشركة بالسداد لوزارة النفط والغاز فقط فور استلام مدفوعات مكون غاز الوقود المقابل من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه. لذلك، لا يوجد تأثير جوهري على ربحية الشركة والتدفق النقدي لديها.

النظرة المستقبلية

تواصل الشركة تأدية التزاماتها بموجب اتفاقية شراء الطاقة لتضمن تعويضها من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة.. ومع التسليم بأن استدامة النتائج المالية للشركة على المدى الطويل تعتمد على قاعدتها التشغيلية الفعالة، فإن الإدارة سوف تستمر في التركيز على ضمان وجود مستويات عالية من التوافر للمحطة، بالتزامن مع مراقبة التكاليف العامة بشكل وثيق.

علاوة على ذلك، تقوم الشركة بتقييم أوضاع السوق المالية بحثًا عن أي فرص لتجنب عملية المسح النقدي التي تنطبق على آخر قسطين من شريحة القروض التجارية المقرر إجراؤها اعتبارًا من أبريل ٢٠٢٣ على النحو المتفق عليه في الوثائق المالية.

أنظمة الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها

تؤمن الإدارة بأهمية وجود نظام رقابة داخلية قوي. ومنذ تحويل وضع الشركة إلى شركة مساهمة عامة عام ٢٠١٤، فقد تم تعيين مدققة داخلية في الشركة بدوام كامل، ونظرًا لخبراتها ومهاراتها، تم تعيينها رئيسة لوحدة التدقيق الداخلي للشركة في عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير الفرص التدريبية المناسبة للمدققة الداخلية خلال عام ٢٠١٩ لتطوير المهارات المهنية لديها.

وعملاً بالمادة (٢٧) من قرار هيئة السوق المالية رقم (٢٠١٨/١٠) فقد تم إشراك ديلويت أند توش ش.م.م (ديلويت) لإجراء تقييم الجودة الخارجي لوحدة التدقيق الداخلي للشركة. وخلصت شركة ديلويت إلى أن وحدة التدقيق الداخلي تمثل بشكل عام لمعايير المعهد الدولي للتدقيق الداخلي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وميثاق أخلاقيات المهنة الخاص بالمعهد الدولي للتدقيق الداخلي والمادة (٢٧) من قرار هيئة السوق المالية رقم (٢٠١٨/١٠).

وتواصل إدارة الشركة تقييم جميع العمليات التجارية، جنباً إلى جنب مع كافة السياسات والإجراءات ذات الصلة، كما أن الإدارة ملتزمة تمامًا بتنفيذ توصيات المدقق الداخلي بهدف تعزيز بيئة الرقابة الداخلية الشاملة للشركة.

شكروخاتمة

إن إدارة الشركة تقدر عاليًا جميع الجهود المخلصة والمتفانية المبذولة من قبل جميع العاملين في الشركة، وتؤكد لهم على حرصها التام على رفاهيتهم الدائمة وعلى تقدمهم الوظيفي.